

أثر الاستثمار في الحد من آثار البؤس الاقتصادي في العراق
للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

The Impact of Investment in Reducing the Effects of
Economic Misery in Iraq for the period (1990-2018)

أ.د. رحيم كاظم حسن الشرع

هاجر حسين سلمان

جامعة النهريين / كلية اقتصاديات الأعمال

الباحث

Rahimdr.1979@yahoo.com

hagirhossin94@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢١/١٠/٢٤ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/ ١١/١٦
المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم واخطر قضية هي البؤس الاقتصادي التي تعاني منها اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقي كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة، فضلاً عن قياس وتحليل البؤس الاقتصادي ودور الاستثمار للحد من آثاره في الاقتصاد العراقي من خلال استخدام الأساليب الحديثة المستندة على اختبارات الاستقرار والسببية والتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي باستخدام برنامج التحليل القياسي الوصفي (EViews10) ومن اهم ما توصل اليه البحث هو ان للاستثمار اثر إيجابي كبير في تقليل معدل البؤس الاقتصادي، فضلاً عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر البؤس الاقتصادي والاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، البؤس الاقتصادي، البطالة، التضخم.

• بحث مستل من رسالة ماجستير.



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الخامس / آذار ٢٠٢٢
الصفحات ١٢٩-١٦٠

Abstract:

The research aims to shed light on the most important and most dangerous issue, which is the economic misery that the economies of countries suffer from, including the Iraqi economy, as an attempt to analyze the reality of this problem and know its causes and dangerous effects, as well as measuring and analyzing economic misery and the role of investment to reduce its effects in the Iraqi economy through the use of modern methods based On tests of stability, causation, co-integration and autoregressive model using the descriptive econometric analysis program (EViews10). One of the most important findings of the research is that investment has a significant positive effect in reducing the rate of economic misery, as well as the existence of a long-term equilibrium relationship between the economic misery index and investment.

Keywords: Investment, economic misery, unemployment, inflation

المقدمة:

يعد الاستثمار المحدد الأساسي للطاقة الإنتاجية والمحرك الرئيسي لمتغيرات الاقتصاد الكلي، إذ يعتبر من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وإسسية وأولية في الدراسات الاقتصادية الحديثة، إذ أصبح الاستثمار يمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو، فضلاً عن أنه الشريان النابض في نمو وتطور اقتصاديات البلدان النامية وهو العمود الفقري للمقدمة منها. لهذه الأهمية وقع الاختيار للبحث في أن للاستثمار دور في معالجة البؤس الاقتصادي من خلال تأثيره على مكوناته والحد من آثارها المسببة لتفاقم مشكلة البؤس في العراق، إذ يشكل البؤس الاقتصادي شاعلاً رئيسياً لدول العالم وتحاول بلدان العالم جاهدة التخلص منه ومن بينها العراق إذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال هيكلي، وضعف القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتآكل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها البلد.

مشكلة البحث:

يمثل الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال خلق طاقات إنتاجية جديدة وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، على ضوء ذلك تم صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

١- ما هو دور الاستثمار للحد من آثار البؤس في الاقتصاد العراقي؟

٢- ما هو الاستثمار وما هو واقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والبؤس الاقتصادي اذ يترتب على الاستثمار أثر إيجابي في تقليل البؤس الاقتصادي".

هدف البحث

أ- يحاول البحث تسليط الضوء على مشكلة البؤس الاقتصادي التي تعاني منها اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقي كمحاولة لتحليل واقع هذه المشكلة ومعرفة أسبابها وآثارها الخطيرة.

ب- قياس وتحليل البؤس الاقتصادي ودور الاستثمار للحد من آثاره في الاقتصاد العراقي.

أهمية البحث

للبحث أهمية كبيرة في كونه يتناول موضوع الاستثمار الذي يحتل أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، وكذلك يوضح أهم المشاكل الاقتصادية المتمثلة بالبؤس الاقتصادي وما يترتب عليه من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فضلاً عن مدى سعي الدولة العراقية في اتباع بعض السياسات لحلها ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية الاستثمار لتقليل هذه المشكلة.

حدود البحث

الحدود الزمانية: يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين (١٩٩٠-٢٠١٨).

الحدود المكانية: تخص الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث

من اجل تناول موضوع البحث وتحقيق أهدافه فإنه سيتم تناوله من خلال تقسيمه الى
مبحثين :

اولاً: الاستثمار والبؤس الاقتصادي.

ثانياً: قياس وتحليل أثر الاستثمار في الحد من البؤس في الاقتصاد العراقي.

وقد اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي أوصى بها الباحث لمعالجة
مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق.

اولاً: الاستثمار والبؤس الاقتصادي

١- الاستثمار المفهوم وواقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي

١-١ مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار المكون الثاني للإِنفاق الكلي، اذ يلعب الاستثمار دوراً مزدوجاً يؤثر
على المخرجات على المدى القصير من خلال تأثيره على مجمل الطلب، وكذلك يؤثر
على نمو المخرجات على المدى الطويل من خلال تأثيره على تكوين رأس المال
وامكانيات الإنتاج وعلى مجمل العرض (سامويلسون وآخرون، ٢٠٠٦، ٤٦٦).

وتتنوع تعريفات الاستثمار ومنها من عرف الاستثمار هو التضحية بالأموال الحالية
في سبيل أموال مستقبلية او هو تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة،
لفترة زمنية بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه القيمة الحالية
للأموال المستثمرة، فضلاً عن النقص المتوقع بقيمتها الشرائية نتيجة للتضخم مع
توفير عائد معقول تعويضاً لتحمله عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق تلك
التدفقات (الشواورة، ٢٠٠٨، ١٩٠). وكذلك يعرف الاستثمار بمعناه الاقتصادي بأنه
عملية توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية بهدف تحقيق تراكم رأس مال
جديد، فضلاً عن رفع القدرة الإنتاجية وكذلك تجديد وتعويض رأس المال القديم
(علوان، ٢٠٠٩، ٢٩). وللاستثمار أهمية كبيرة تبرز في انه يساهم في زيادة
الدخل القومي وزيادة الثروة، لأنه يؤدي إلى إضافة جديدة للموارد المتاحة أو
تعظيم منفعة هذه الموارد، وكذلك يعمل على التطور التكنولوجي من خلال إدخال

التكنولوجيا الحديثة والمتطورة (موسى وآخرون، ٢٠١٢، ١٨) ويعمل الاستثمار على مكافحة البطالة من خلال تشغيل العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن العمل له انعكاسات على حياة الأفراد ومستقبلهم، ويمكن الأفراد من الحصول على دخل وبالتالي الإنفاق على كافة السلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، فضلاً عن أنه يدعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع معين قد يتطلب إقامة بناء أو شق طريق وادخال تحسينات متنوعة إلى بيئة المشروع. (شموط وكنجو، ٢٠١٠، ١٠)

للاستثمار عدة أنواع وفقاً لعدة نواحي يمكن إبرازها كما يلي (علام، ٢٠٠٣، ٨١)

أ- **طبيعة الاستثمار:** يتكون من الاستثمار المادي الحقيقي والاستثمار المالي، ونعني بالاستثمار المادي هو الحصول على الأصول (المباني والعقارات والآلات) والاستثمار المالي هو المقابل لتلك الأصول (نقد، اسهم، سندات)، وكل استثمار مادي يقابله استثمار مالي ومن ثم يمكن القول إن الأصول هي أصول مالية وأصول مادية. (آل شبيب، ٢٠٠٩، ٢٠)

ب- **القائم بالاستثمار:** يكون الاستثمار شخصي أي ما يقوم به شخص طبيعي (كشراء اسهم أو عقارات أو مشروع) أو استثمار مؤسسي، وهو الذي تقوم به مؤسسة (شركة أو هيئة).

ج- **الاستثمار الخاص والاستثمار العام:** يمكن التعبير عن الاستثمار الخاص بأنه ما يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة، أما إذا قام بالاستثمار الدولة أو الحكومة فإنه يصبح استثماراً عاماً وقد يكون معيار التفرقة، على أساس الهدف النهائي للاستثمار، إذ يهدف الاستثمار الخاص إلى الربح بينما العام إلى تحقيق أهداف اجتماعية.

د- **الاستثمار الأممي:** هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون النظر إلى ما يدره من عائد مثل الإنتاج والإنفاق العسكري، فضلاً عن للأففاق الاجتماعي (توفير الخبز والعلاج) وذلك لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي.

ه-جنسية الاستثمار: قد يكون الاستثمار محلياً، كما قد يكون اجنبياً أو دولياً، والاستثمار الوطني هو ما يقوم به افراد او منشآت وطنية، بينما الاستثمار الأجنبي هو ما تقوم به شركات او هيئات اجنبية.

٢-١ محددات الاستثمار

يمكن إجمال أهم محددات الاستثمار بالاتي: (العرجة، ٢٠١٣، ١٦-١٨)

١. الكفاية الحدية للاستثمار

وهو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لصافي العائد المتوقع من البديل (المشروع) الاستثماري مساوياً تماماً لتكلفة الاستثمار المبدئي، من خلال العمر الافتراضي للمشروع الاستثماري، ومن الجدير بالذكر إن العلاقة بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية للاستثمار هي علاقة عكسية استناداً إلى العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة، إذ إن أية زيادة في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار طبقاً للتحليل الاقتصادي الكلي أي أن العلاقة عكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار وحجم الاستثمار. (عبد الحميد، ٢٠١٠، ١٠٣-١١٠)

٢. معدل العائد على الاستثمار

يعتبر معدل العائد على الاستثمار احد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج الا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع اخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة (شموط، كنجو، ٢٠١٠، ١٢).

٣. سعر الفائدة:

إن انخفاض أسعار الفائدة يسهم في زيادة حجم الإقراض، ومن ثم زيادة الاستثمار، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، وهنا تجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة قد لا يكون العامل الحاسم في تغيير الاستثمار على مستوى المشروع، لان هناك عوامل أخرى مثل الأرباح، وحجم المبيعات، وتغيرات أسعار السلع والخدمات، والدخل، وحجم الأصول الرأسمالية المتاحة للمشروعات، أو السيولة النقدية لدى رجال الأعمال وغيرها. فضلاً عما أثبتته بعض الدراسات بأن سعر الفائدة يمثل نسبة منخفضة وقليلة من تكاليف الإنتاج على مستوى المشروع الاقتصادي (قبلان، ٢٠٠٨: ١٣).

٤. سعر الخصم:

يتحدد سعر الخصم في ضوء تغيرات سعر الفائدة، وتغيرات قيمة النقود، إذ لا يقل سعر الخصم أهمية على سعر الفائدة من حيث التأثير في حجم الاستثمار في المشروع، أي إن هناك علاقة عكسية بين سعر الخصم وحجم الاستثمار، فكلما ارتفع سعر الخصم انخفض حجم الاستثمار، وبالعكس مع ثبات العوامل الأخرى، لأن سعر الخصم يمثل تكلفة على القيمة الصافية للتدفقات النقدية للمشروع. (عيسى، ٢٠١٦، ٢٢)

٥. الحوافز المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دوراً محدوداً في جذب الاستثمار الأجنبي، ولا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار (علوان، ٢٠٠٩، ٣٩)

٦. مناخ الاستثمار:

إن توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي يساعد على خلق المناخ الاستثماري الجاذب (علوان، ٢٠٠٩، ٣٩)، فكلما كان مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة جاذباً للاستثمار، ومشجعاً، ومؤاتياً زاد الاستثمار، وكلما كان مناخ الاستثمار طارداً، وغير مشجع انخفض الاستثمار على المستوى الكلي، لذلك فإن الاقتصاديات جميعها في العالم تسعى إلى إيجاد مناخ الاستثمار الجاذب. (شلفوم، ٢٠١٢، ٣٠)

٧. حجم الادخار:

أن العلاقة طردية بين الادخار والاستثمار، أي كلما زاد حجم الادخار زاد الاستثمار، ومن ثم كلما انخفض الادخار انخفض بالضرورة حجم الاستثمارات.

٨. معدل النمو الاقتصادي المراد تحقيقه:

كلما زاد معدل النمو المراد تحقيقه زادت الحاجة إلى زيادة الاستثمار، والعكس صحيح.

٩. هيكل الإنتاج:

كلما كان هيكل الإنتاج كبيراً ومتنوعاً ومتزايداً كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار، والعكس صحيح ومثال ذلك إن الاتجاه إلى المشروعات الاقتصادية العملاقة يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستثمار.

١٠. الاستثمار ومعدل التغيير في الدخل:

بحسب نظرية المعجل لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغيير في الدخل القومي، وهذه النظرية ترى انه عندما يرتفع مستوى الدخل القومي فمن الضروري الإقدام على زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج، أي إن الاستثمار هو دالة في التغيير في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى والعلاقة الدالية هنا هي علاقة طردية فكلما زاد الدخل أي تغير بالزيادة، تغير وزاد الاستثمار، والعكس صحيح.

٣-١ واقع واتجاهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي

يمتلك العراق مزايا مهمة تجعل منه بيئة مناسبة للاستثمار والتي أهمها توفر الموارد الطبيعية وكبر حجم السوق وانخفاض تكاليف العمل و يتمتع بموارد مالية تؤهله لتمويل حركة التنمية، فضلاً عن الإعفاءات والضمانات التي تقدم للمستثمر والمتمثلة بالضمانات القانونية التي تحمي المستثمر وتسهل عمله، وإن هيمنة القطاع النفطي الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي كان سبباً في هيمنة الدولة على جميع مفاصل النشاط الاقتصادي لأنها المتصرف الوحيد بالعائدات النفطية من المفترض ان تقوم بتنمية بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكن الإجراءات التي اعتمدت في تنمية هذه القطاعات قد فشلت نتيجة للسياسات الشمولية في عملية إدارة الموارد الاقتصادية المتوفرة (الساعدي، ٢٠١٥، ٧٩)، علاوة على ان الظروف التي مرت بالعراق التي دفعته الى اعتماد سياسات اقتصاد الحرب منذ اكثر من ثلاث عقود اد الى حدوث اختلالات هيكلية في جميع قطاعاته الاقتصادية أدت الى عدم تحقيق معدلات نمو في قطاعاته الاقتصادية، بسبب عدم الاستفادة من تلك الموارد في تمويل النشاط الاستثماري، اذ كان العائق امام الاستثمارات الوطنية ضعف التمويل على رغم تشجيع الحكومة للاستثمار، لكن الاستثمار ظل محدوداً ضمن الموازنات السنوية المتواضعة التي تخصص للقيام ببعض المشاريع التابعة للقطاع العام. (منظمة التعاون الدولية، ٢٠١٦، ١٨)، من اجل التعرف على واقع الاستثمار في العراق سيتم تقسيمه الى مرحلتين:

-المرحلة الأولى المدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

تشير بيانات الجدول (١) ان الاستثمار بلغ (٦٢٢٠) مليون دينار في سنة (١٩٩٠) وبنسبة (٠.٠٠٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، اما في سنة (١٩٩١) شهد الاستثمار انخفاضاً هائلاً اذ بلغ (٢٠٨٦.٢) مليون دينار، وحقق معدل نمو سالب بلغ (٦٦.٤-) وبلغت نسبته

في الناتج المحلي الإجمالي (٠.٠٠٧%)، يعود ذلك الى العقوبات الدولية والاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد، والتدمير الهائل للمشاريع الصناعية الإنتاجية والبنى التحتية انعكس على توقف عمل اغلب المشاريع الاستثمارية والخطط التنموية، وان الحكومة سعت الى توفير السلع الغذائية وتقديم الدعم للقطاع الزراعي على حساب تخفيض الانفاق على الاستثمار. اما في سنة (١٩٩٥) شهد الاستثمار زيادة كبيرة حيث بلغ (١١٥٨٦٧.٧) مليون دينار بمعدل نمو (١٤٨.١٩٠%) وانخفض في سنة (١٩٩٦) أي منذ بدء مذكرة التفاهم حيث بلغ (٤٧٧٤٧) مليون دينار بمعدل نمو سالب (58.7-) ناجم عن اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية لمعالجة التضخم، وبدأ بعدها بالارتفاع وحقق معدلات نمو موجبة نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي عن طريق تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء مع الأمم المتحدة في (١٩٩٧-٢٠٠١).

وكان معدل النمو المركب للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦)، (٣٣.٨٠%) للاستثمار، بينما شهد الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مركب سالب بلغ (٤.٣٧-%). وفي سنة ٢٠٠٢ تراجع الاستثمار الى (2199076.8) مليون دينار بمعدل نمو سالب (13.1-%) ونسبة (٢.٠٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، يعود ذلك نتيجة عرقلة تنفيذ البرنامج وعدم تنفيذ مراحله. تبين بيانات الجدول (٩) ان معدل النمو المركب للاستثمار للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) ارتفع الى (٥٧.٠٥%)، ومعدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي انخفض الى (٢.٢٣%). بينما كان معدل النمو المركب للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٢) للاستثمار (٤٣.٤٠%)، وللناتج المحلي الإجمالي بلغ (٢.٢٣%).

جدول (١) تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

(مليون دينار)

(١٠٠=٢٠٠٧)

السنوات	الاستثمار الكلي	معدل نمو%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة ١:٣ %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
1990	6220		78705110.79	0.008
1991	2086.2	(66.46)	28296764.29	0.007
1992	5729.5	174.64	37519305.47	0.015
1993	23994.3	318.79	48883839.12	0.049

0.092	50768082.56	94.57	46685	1994
0.223	51844376.83	148.19	115867.7	1995
0.083	57558034.47	(58.79)	47747	1996
0.362	69782173.06	429.56	252849.1	1997
0.438	94106211.51	62.97	412065.1	1998
0.682	110652216	83.10	754492.6	1999
1.306	112208511.5	94.20	1465253	2000
2.217	114190796.9	72.76	2531441	2001
2.098	104822921	(13.13)	2199077	2002
معدل النمو المركب % ^١			المدة الزمنية	
	(4.37)	33.80	1990-1996	
	7.02	43.40	1997-2002	
	2.23	57.05	1990-2002	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات - مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢).
- الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

^١ احتسب معدل النمو السنوي البسيط وفق الصيغة الآتية :

$$R = \frac{Y_T - Y_{T-1}}{Y_{T-1}} * 100$$

احتسب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية:

$$R = [((PT/PO)^{(1/N)}) - 1] * 100$$

اذ ان: R = معدل النمو السنوي المركب.

N = الزمن.

^١ احتسب معدل النمو السنوي البسيط وفق الصيغة الآتية :

$$R = \frac{Y_T - Y_{T-1}}{Y_{T-1}} * 100$$

احتسب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية:

$$R = [((PT/PO)^{(1/N)}) - 1] * 100$$

اذ ان: R = معدل النمو السنوي المركب.

N = الزمن.

PT = قيمة المتغير في سنة المقارنة.

PO = قيمة المتغير في سنة الأساس.

-المرحلة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٨)

تشير البيانات الواردة في الجدول (٢) شهد الاستثمار في سنة (٢٠٠٤) انخفاضاً بلغ (٢٨٥٧٨٠٧) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب (-٩.٣٢%) وبنسبة (٢.٨٠٨%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للظروف المعروفة في تلك المدة، اما في (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) عاود الارتفاع بلغ (١٠١٨٢٣٦٢، ١٦٩١١١٥٥) مليون دينار على التوالي، وبنسبة (٩.٨%، ١٥.٤%) على التوالي وكان سبب هذه الزيادة موجهة للقطاعات الخدمية وليست للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة او الصناعة لأصلاح وتغطية لآثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية التي كانت موجودة فعلاً، اما في سنة (٢٠٠٧) انخفض الاستثمار اذ بلغ (٧٥٣٠٤٠٤) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب (-٥٥.٤%)، وكذلك تراجعت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي وبلغت (٦.٧%)، وهو ناجم عن تردي الأوضاع الأمنية الداخلية التي طالت معظم محافظات البلد والتي تعد من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار. اما في سنة (٢٠٠٨) سجل الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (٢٣٢٤٠٥٣٩.١) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي مرتفع (٢٠.٨٦%) وبنسبة (١٩.٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، حصيلة ارتفاع الإيرادات النفطية العالية وارتفاع الدخل في ذلك العام. كذلك انخفض مستوى الاستثمار في سنة (٢٠٠٩) اذ بلغ إجمالي الاستثمار (١٣٤٧١٢٤٢.٣) مليون دينار، و بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-٤٢.٠٣) وبنسبة (١٠.٨%) من الناتج المحلي، يعود ذلك الى تراجع مقدار أموال الدولة المتاحة للاستثمار، فضلاً عن هبوط أسعار النفط الخام بسبب الأزمة المالية العالمية والتي ادت إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة وانعكس تراجع إيرادات النفط سلباً على مستوى النشاط الاستثماري والاقتصادي بشكل عام، نتيجة ارتباط حجم الاستثمار في العراق بنسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة الاتحادية للدولة (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩، ٤).

وكان معدل النمو السنوي المركب للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، (٣٠.٣٤%) للاستثمار بينما كان للنتائج المحلي الإجمالي قد بلغ (٩.٠٤%). وفي سنة (٢٠١١) عاود الاستثمار بالارتفاع اذ بلغ (٢٨٢٣٤٩٩٢.٦) محققاً بذلك معدل نمو مرتفع بلغ (٩٤.٨%) وبنسبة (١٩.٧%) يعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة منه. (وزارة التخطيط، ٢٠١٢، ٢). بينما شهدت المدة (٢٠١٥-٢٠١٦) انخفاضاً على التوالي (٥٠٦٥٠٥٧٢.٧)، (٣٩٦٣٤٠٣٠) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة على التوالي (-٩.٢٨٩١٧)، (-٢١.٧٥٠١) ناجم عن حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي اذ اثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر في هذه المدة وعلى الرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام سنة (٢٠١٦) الى انه لا يوازي نسبة الانخفاض في أسعاره اما الصدمة الثانية هي تدهور الأوضاع الأمنية واثرت على انتاج بعض الحقول النفطية أدى الى انخفاض إيرادات الحكومة العراقية الذي انعكس سلباً على تناقص الاستثمارات (وزارة التخطيط، ٢٠١٨، ٤٠)، وفي سنة (٢٠١٨) انخفض الى (٤٤٢٥٦٧٧٢.٣٥) مليون دينار بمعدل سنوي سالب (-٠.٧٢%) بسبب الازمة المالية التي يعاني منها البلد في تلك المدة.

جدول (٢) تطور الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

(١٠٠=٢٠٠٧) (مليون دينار)

السنوات	الاستثمار الكلي	معدل نمو %	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	نسبة ١:٣
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
2003	3151169	43.30	66398213	4.746
2004	2857807	(9.31)	101845262.4	2.806
2005	10182362	256.30	103551403.4	9.833
2006	16911155	66.08	109389941.3	15.460
2007	7530404	(55.47)	111455813.4	6.756

19.267	120626517.1	208.62	23240539	2008
10.803	124702847.9	(42.04)	13471242	2009
19.785	132687028.6	94.88	26252777	2010
19.786	142700217	7.55	28234993	2011
23.458	162587533.1	35.08	38139871	2012
31.451	174990175	44.30	55036676	2013
31.203	178951406.9	1.45	55837403	2014
27.585	183616252.1	(9.29)	50650573	2015
18.970	208932109.7	(21.75)	39634030	2016
21.732	205130066.9	12.48	44578555	2017
21.021	210532887.2	(0.72)	44256772	2018
معدل النمو المركب			المدد الزمنية	
	9.04	30.34	2003-2010	
	4.98	5.78	2011-2018	
	7.48	17.96	2003-2018	
	3.45	35.78	1990-2018	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا
المعلومات- مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-
٢٠٠٢).

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

وتبين بيانات الجدول (٢) ان معدل النمو السنوي المركب للاستثمار للمدة (٢٠١١-
٢٠١٨) انخفض الى (٥.٧٨%)، وكذلك معدل النمو المركب للنتائج المحلي
الإجمالي انخفض الى (٤.٩٨%)، اما بالنسبة للمعدل النمو السنوي المركب للمدة
لكل من الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والذي بلغ (٣٥.٧٨% و
٣.٤٥%) على التوالي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

٢-البؤس الاقتصادي المفهوم ومؤشرات القياس في العراق

١-٢ مفهوم البؤس الاقتصادي

يعود سبب البؤس الاقتصادي في بلد ما إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، الى حد كبير من خلال انتشار معدلات البطالة المرتفعة والتضخم. ويعد مؤشر البؤس الاقتصادي أحد اهم المحاولات المبكرة في وضع مؤشر شامل يضم مجموعة من المؤشرات لتتبع ظروف الاقتصاد الكلي على طول دورات عمله.

ويعرف البؤس الاقتصادي بأنه مجموع معدلات البطالة والتضخم والإقراض المصرفي مطروحاً منه النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. (Cohen, et al ,2014, 10) .

ويمكن حسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$HMI = Inf + Un + i - GDP \text{ per capita}$$

اذ ان Inf : هو معدل التضخم السنوي .

un : هو معدل البطالة الكلي.

i : سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل.

$GDP \text{ per capita}$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي توضيح لكل متغير من متغيرات قياس البؤس الاقتصادي

أ- **معدل البطالة (un):** وهي التعطل أو الانقطاع الاجباري أو الأراذي لعدد معين

من أفراد القوة العاملة ، برغم القدرة والرغبة في العمل وكونهم ضمن السن القانوني للعمل (حبيب وآخرون ، ٢٠١٣ ، ٤٤)، وان هناك علاقة وطيدة بين البؤس والبطالة اذ تعتبر المكون الرئيسي للبؤس وأن الكثير من الاقتصاديين يشيرون الى أن تخفيض معدل البطالة يؤدي الى انخفاض مؤشر البؤس ،اذ تؤدي البطالة بكل أنواعها الى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي الى زيادة حدة البؤس الاقتصادي، فضلاً عن انها من أكثر الظواهر الاقتصادية الغير

مرغوب بها في كل اقتصاد وأن بارتفاع معدل البطالة يزداد الوضع الاقتصادي للمواطن العادي سوءا ويكون من الصعب العثور على وظيفة، فضلاً عن انخفاض متوسط الأجر ويخشى العاملون من أن يفقدوا وظائفهم. (Human Development Report 2007–2008, 242).

ب- **معدل التضخم (In):** هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (الزبيدي، ٢٠١٠، ٢٠). وهو من أهم المؤشرات المفسرة للبؤس في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعاً شديداً في معدلات التضخم فهو يشكل عاملاً رئيساً مهماً يمكن أن يسهم في رفع معدلات البؤس وهو أيضاً من أكثر الظواهر الاقتصادية الغير مرغوب بها في أي اقتصاد يصيبه ويؤدي استمرار زيادته في انخفاض كبير في القوة الشرائية ويؤدي الى انخفاض الإيرادات الأسمية (Grabia, 2009, 99).

ج- **سعر الفائدة الاسمي (I):** ان سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي و تختلف تسميته من بلد الى اخر، ويعرف بأنه سعر الفائدة السائد في السوق النقدي في الظروف الاعتيادية، وان هذا السعر لا يكون ثابتاً وانما يتم تغييره صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط، ويعني رفع هذا السعر الى كبح عملية الإقراض وبالتالي يؤدي الى تقليص حجم السيولة في السوق، وهذا بدوره يقوم بتخفيض معدل التضخم. (العصار، الحلبي، ٢٠١٠، ١٥٤).

نستنتج مما سبق انه كلما ارتفعت هذه المؤشرات يؤدي الى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان يتحملها البلد ومواطنوه والتي يتعين عليهم دفعها وهذا يؤدي الى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي.

د- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد به متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، (Acocella, 2002, 196) اذ كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي اكبر ادى ذلك الى تحقيق معدل نمو اقتصادي اكبر للبلد، وان لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية مع البؤس الاقتصادي،

وان ارتفاع نصيب الفرد يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي وهذا بدوره يؤثر بشكل إيجابي على تخفيض مؤشر البؤس الاقتصادي للبلد.

٢-٢ واقع واتجاهات مؤشر البؤس في الاقتصاد العراقي

تم احتساب مؤشر البؤس في العراق من خلال جمع كل من معدل التضخم والبطالة سعر الفائدة الاسمي، مطروحا منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة الأولى للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

يوضح الجدول (٣) ان مؤشر البؤس الاقتصادي سجل خلال هذه المرحلة اعلى قيمه في سنة ١٩٩٤ بلغ (٤٧٢.٧٩%) يعود ذلك للضغوط التضخمية والانخفاض الشديد في معدل نمو نصيب الفرد نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها البلد في تلك المدة، وكان معدل النمو المركب لمؤشر البؤس للمدة (١٩٩٠-١٩٩٦) بلغ (١٥٦.٥٣%).

وفي سنة ١٩٩٨ سجل مؤشر البؤس أدنى قيمة له بلغت (٨.٤٦%) بسبب انخفاض معدل التضخم فضلاً عن ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي للبلد بسبب مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، بينما عاود هذا المؤشر بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى (٦٣.٤٠%) سنة ٢٠٠٢ نتيجة للانخفاض الشديد في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لظروف الحصار الاقتصادي على العراق والتذبذب في أسعار النفط. وكان معدل النمو المركب لمؤشر البؤس للمدة (١٩٩٧-٢٠٠٢) بلغ (١٤.١٧%) بينما كان للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) بلغ (٨٠.٩٤%).

جدول (٣) تطور مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

السنوات	معدل التضخم (INF)	معدل البطالة (UN)	سعر الفائدة الاسمية (I)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPC)	مؤشر البؤس (HMI)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	$\sigma = (٤ - ٣ + ٢ + ١)$
1990	-	5.5	6.5	-	-
1991	180.77	6.5	6.5	-65.08	258.85
1992	83.56	7.5	6.5	28.88	68.68
1993	208.21	8.5	6.5	26.75	196.46
1994	456.90	10.5	6.5	1.11	472.79
1995	378.26	12.9	7.25	-0.51	398.92
1996	-15.45	13.9	7.25	7.93	-2.23
1997	22.58	15.4	7.25	16.17	29.06
1998	14.91	17.4	7.25	30.96	8.60
1999	12.21	20.2	7.35	14.16	25.60
2000	5.44	22.4	6.35	-1.56	35.75
2001	16.13	24.6	6.35	-1.22	48.29
2002	19.44	26.7	6.35	-10.90	63.40
معدل النمو المركب %					
المدد الزمنية					
1990-1996	131.63	16.71	1.57	-6.62	156.53
1997-2002	11.15	9.61	-2.18	4.41	14.17
1990-2002	67.66	12.92	0.18	-0.54	80.94

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات -

مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢).

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

-المرحلة الثانية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

استمر مؤشر البؤس الاقتصادي بالارتفاع في هذه المرحلة اذ سجل اعلى قيمه له بلغ (١٠٦.١٠) سنة ٢٠٠٣ وذلك لارتفاع معدل التضخم خلال هذه المرحلة وارتفاع معدل البطالة والانخفاض الكبير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ظروف الاحتلال التي أدت الى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي مما أثقلت كاهل المواطن العراقي اثر ارتفاع كلف المعيشة وكلف الإنتاج على السواء ، بينما سجل مؤشر البؤس الاقتصادي ادنى قيمه له في سنة ٢٠٠٤ بلغ (١٠.٧٦%) ناجم عن الارتفاع الملحوظ في معدل نمو نصيب الفرد الذي يعود الى الزيادة في الصادرات النفطية مما انعكس في تعظيم الإيرادات النفطية التي أدت الى تخفيض مؤشر البؤس الاقتصادي في تلك المدة ، وبدأ بعدها مؤشر البؤس بالارتفاع بالسنوات اللاحقة محققاً طفرة كبيرة في قيمته بلغت سنة ٢٠٠٦ (٨٤.٠٧%) وذلك لارتفاع معدل التضخم الذي سجل اعلى قيمة له خلال هذه المرحلة والانخفاض النسبي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية الغير مستقرة، استمر بعدها مؤشر البؤس الاقتصادي بالارتفاع والانخفاض متذبذباً حتى نهاية مدة الدراسة. وسجل معدل النمو المركب لمؤشر البؤس للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) (-٤.٤٢%) بينما كان للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) قد بلغ (-٣٢.٦٤%).

نستنتج مما سبق ان هناك فروقاً كبيرة في معدلات النمو المركبة لمتغيرات البؤس الاقتصادي التي عكست التشوه الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

جدول (٤) تطور مؤشر اليؤس الاقصادي في الاقصاد العراقي

للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

السنوات	معدل التضخم (INF)	معدل البطالة (UN)	سعر الفائدة الاسمية (I)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPC)	مؤشر اليؤس (HMI)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	٥ = (٤-٣+٢+١)
2003	33.49	28.1	6.35	-38.52	106.46
2004	26.83	26.8	6	48.87	10.76
2005	37.09	18	7	-1.32	63.41
2006	53.11	17.5	16	2.53	84.07
2007	30.89	11.7	20	-1.10	63.69
2008	12.70	15.34	16.75	0.72	44.07
2009	8.34	14	8.83	4.13	27.04
2010	2.46	12	6.25	3.70	17.01
2011	5.60	8.3	6	4.81	15.08
2012	6.06	11.9	6	11.04	12.92
2013	1.86	13.7	6	4.91	16.65
2014	2.24	10.6	6	-0.32	19.16
2015	1.44	10.72	6	4.91	13.24
2016	0.07	10.82	4.33	10.78	4.44
2017	٠.20	13.8	4	-4.39	22.39
2018	0.40	12.9	4	-0.02	17.32
معدل النمو المركب %					
المدد الزمنية					
2003-2010	20.2	-10.09	-0.23	9.04	0.88
2011-2018	1.52	5.67	-5.65	4.98	-3.42
2003-2018	10.84	-4.75	-2.85	7.48	-4.42
1990-2018	34.77	2.98	-1.66	3.45	-32.64

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات -

مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢).

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لأحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة.

-الارقام ما بين القوسين تعني سالبة.

ثانياً: قياس وتحليل اثر الاستثمار في البؤس الاقتصادي
١-متغيرات الدراسة والتوصيف القياسي :

ينطلق وصف الانموذج القياسي من مضمون رياضي يتم من خلاله صياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بصورة رياضية لقياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية، اذ يعتمد توصيف النماذج القياسية على النظرية الاقتصادية ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة وتتص النظرية الاقتصادية ان البؤس الاقتصادي يؤدي الى تباطؤ الاقتصاد، كما ان ارتفاع مؤشر البؤس المتمثل بارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة وانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يؤدي الى مشاكل اقتصادية لأي دولة، لكن زيادة الاستثمار في بلد ما يؤدي الى ازدهار الاقتصاد و انخفاض معدلات التضخم والبطالة وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الناتج كل هذا له دور فعال في خفض البؤس الاقتصادي، اذ تم قياس مؤشر البؤس الاقتصادي ومتغيرات قياسه في العراق، (معدل البطالة ،معدل التضخم ،معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الاسمية) كمتغيرات تابعة والاستثمار الكلي كمتغير مستقل من اجل الكشف عن الأثر الذي يمارسه الاستثمار في مؤشر البؤس الاقتصادي وبناءً على ما تقدم فأن الانموذج المستخدم يستند في نتائجه على المتغيرات الاتية:

أ- HMI البؤس الاقتصادي(Hanke's Misery Index) .

ب- متغيرات البؤس الاقتصادي :

• **GDPc**:يمثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة وتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة

ل أساس ٢٠٠٧) على عدد السكان.

• **INF**: معدل التضخم السنوي.

• I سعر الفائدة الاسمي.

• UN معدل البطالة.

ج- الاستثمار الكلي.

٢- نتائج التحليل القياسي:

١-٢ اختبار استقراريه Stationarity البيانات لديكي فولر الموسع

Augmented Dickey Fuller's Test (ADF Test)

إن أهمية تشخيص استقراريه السلسلة الزمنية تهدف الى معرفة احتمالية وجود انحدار زائف والذي ينتج عنه نتائج مظلة وغير دقيقة، (الطيب واخرون، ٢٠١١، ٣٣٨) ومن ثم فإن هذه الاختبارات تعتبر مهمة لبناء نموذج أكثر دقة، وتتضمن اختبارات جذر الوحدة انواع مختلفة، ولعل أكثرها استخداماً اختبار ديكي -فولر الموسع (ADF) الذي يعتبر من الاختبارات الدقيقة ويحتوي على قاطع واتجاه عام والثاني قاطع فقط والثالث لا تحتوي على قاطع واتجاه عام.

ويهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل من البؤس الاقتصادي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الاسمي ومعدل البطالة والاستثمار والتأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية وتحديد رتبة التكامل كل متغير ويمكن التأكد من نتائج اختبارات جذر الوحدة من خلال اختبار ديكي فولر الموسع.

وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة ل (ديكي فولر) الموسع لمعرفة استقراريه المتغيرات نحصل على النتائج التالية وكما في الجدول (٥).

جدول (٥) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات		HMI	GDPC	INF	I	UN	INV
المستوى	a المحتسبة t	-2.937149	-8.024386*	-2.481527	-3.542544*	-1.666609	-0.676777
	الجدولية t	-2.976263	-2.976263	-2.976263	-2.981038	-2.976263	-2.981038

	b	المحتسبة t	-3.318096	-8.075753*	-2.882926	-3.45887	-1.763264	-2.931336
		الجدولية t	-3.587527	-3.587527	-3.587527	-3.595026	-3.587527	-3.587527
	c	المحتسبة t	-2.676327*	-7.252977*	-2.394408*	-0.771627	-0.200987	0.416518
		الجدولية t	-1.953858	-1.953858	-1.953858	-1.955020	-1.953858	-1.954414
الفروق الأولى	a	المحتسبة t	-5.198539*	-7.105000*	-4.700726*	-4.746131*	-4.402517*	-8.237203*
		الجدولية t	-2.981038	-2.986225	-2.981038	-2.986225	-2.981038	-2.981038
	b	المحتسبة t	-5.063196*	-6.900204*	-4.594274*	-4.739880*	-4.570950*	-8.061958*
		الجدولية t	-3.595026	-3.603202	-3.595026	-3.603202	-3.595026	-3.595026
	c	المحتسبة t	-5.315088*	-7.265300*	-4.797416*	-4.844926*	-4.476345*	-7.998012*
		الجدولية t	-1.954414	-1.955020	-1.954414	-1.955020	-1.954414	-1.954414

المصدر: الجدول من أعاد الباحثة بالاعتماد على البرنامج EViews 10.

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط.

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام.

c : تعني ان الانحدار لا يحتوي على قاطع واتجاه عام.

(*) تعني معنوي عند مستوى (٥%).

يلاحظ من الجدول (٥) بأن السلسلة الاصلية غير ساكنة عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام، لذا تم إعادة اختبار فرض جذر الوحدة في سلسلة الفروق الأولى First Difference للسلسلة الاصلية لمعرفة رتبة او درجة التكامل Integrated Order. وقد اتضح شرط الاستقرار تحقق لجميع المتغيرات عند الفروق الأولى سواء بوجود قاطع فقط او قاطع واتجاه عام او بدون

قاطع واتجاه عام، لذا فإن المتغيرات ستكون متكاملة من الرتبة الأولى (١) لان (t) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية.

٢-٢ اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Co-integration Test)

بعد التأكد من استقراره البيانات لمتغيرات النماذج قيد البحث وخلوها من مشكلة جذر الوحدة، يمكن المضي باختبار التكامل المشترك نظرا لتحقيق شرط تساوي الرتب أي ان المتغيرات تستقر عند الفروق الأولى وانها متكاملة من الرتبة الأولى (١)، مما مهد ذلك الى اختبار التكامل المشترك حسب اختبار جوهانسن (Johansen and Juselius)، من اجل توضيح العلاقة التوازنية طويلة الاجل من عدمها حيث يعد الأكثر استخداما في هذا المجال، ويفضل اختبار جوهانسن عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بينهما وتختبر طريقة جوهانسن للتكامل المشترك فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على الأقل واحد او أكثر، وذلك من خلال استخدام اختبارين هما اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test).

جدول (٦) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن للأنموذج الاستثمار ومؤشر البؤس

القيم الحرجة Critical value	القيم الإحصائية Statistical Value	الفرضية البديلة	فرضية العدم
١- اختبار Trace			
15.49471	* 6.482318	$r > 1$	$r = 0$
3.841466	0.989910	$r > 2$	$r \leq 1$
٢- اختبار Maximum			
14.26460	* 5.492409	$r = 1$	$r = 0$
3.841466	0.989910	$r = 2$	$r = 1$

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10)

(*) تعني معنوي عند مستوى ٥%

يوضح الجدول (٦) نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لأنموذج مؤشر البؤس الاقتصادي والاستثمار المتضمن اختبارين: اختبار الأثر واختبار القيم المميزة العظمى، وقد اشارت نتائج اختبار الأثر (Trace) على وجود متجه للتكامل عند مستوى معنوية ٥%، في حين يؤكد اختبار القيم المميزة العظمى (Max-Eigen) وجود متجه للتكامل عند مستوى معنوية ٥%، وبذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك واحد عند مستوى ٥% على الأقل بين المتغيرات. وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر البؤس والاستثمار (أي انها لا تتباعد عن بعضها في الأمد الطويل).

٣-٢ اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality)

يعد اختبار كرانجر من اكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل السببية، ويستخدم لتوضيح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة فيما لو كانت هذه العلاقة مزدوجة الأثر اي توجد علاقة متبادلة بمعنى ان التغيرات الماضية لاحد المتغيرات تفسر التغيرات الحالية للمتغير الاخر وبالعكس، او قد تكون العلاقة ذات اتجاه واحد فيما يمكن ان يكون كلا المتغيرين في حالة استقلالية عن الاخر ولا يؤثر أي منهما في الاخر، وتتخذ اتجاهات السببية عدة حالات (ثنائية ، أحادية ، استقلالية)، وبعد اجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج الآتية:

يبين الجدول (7) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية، والذي يختبر الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة سببية.

جدول (٧) اختبار السببية لكرانجر للاستثمار و مؤشر البؤس الاقتصادي

العلاقة	F. Statistic	Probability
INV→HMI	1.26401	0.3031
HMI→INV	0.39317	0.6798

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10)

نستنتج من الجدول (٧) انه لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار ومؤشر البؤس، أي ان التغيرات السابقة في الاستثمار لا تفسر التغيرات الحالية في مؤشر البؤس ، كما ان التغيرات السابقة في مؤشر البؤس لا تفسر التغيرات الحالية في الاستثمار، لأن (prob) اكبر من (٥%) وبالتالي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة .

٤-٢ تحليل نموذج VAR لمتغيرات البحث

قبل البدء في تقدير وتحليل نتائج إنموذج الانحدار الذاتي (VAR) يمكن توضيح ان استخدام نموذج (VAR) ارتكز على ضرورة معرفة التغيرات التي تحصل بين المتغيرات كلاً على انفراد، وأن تحليل المتغيرات انياً بشكل سلاسل زمنية يؤدي الى ضرورة التعرف على الترابط بين هذه المتغيرات ، فضلاً عن ان هذا النموذج يقوم بتقسيم المتغيرات قيد البحث الى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة. قبل اجراء تحليل النموذج فإن الامر يتطلب معرفة عدد التخلفات المثلى لمتغيرات النموذج وكانت نتائج التحليل كما في الجدول (٨)

جدول (٨) عدد التأخرات او التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات البحث

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	144.938.0	19.85648	19.95326	19.88435
1	44.50776*	283613.1	18.22906	18.51939 *	18.31266*
2	7.249894	275256.7*	18.19151*	18.67540	18.33086

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10).

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية

(٥%).

LR: اختبار LR.

FPE: الخطأ التنبؤي النهائي.

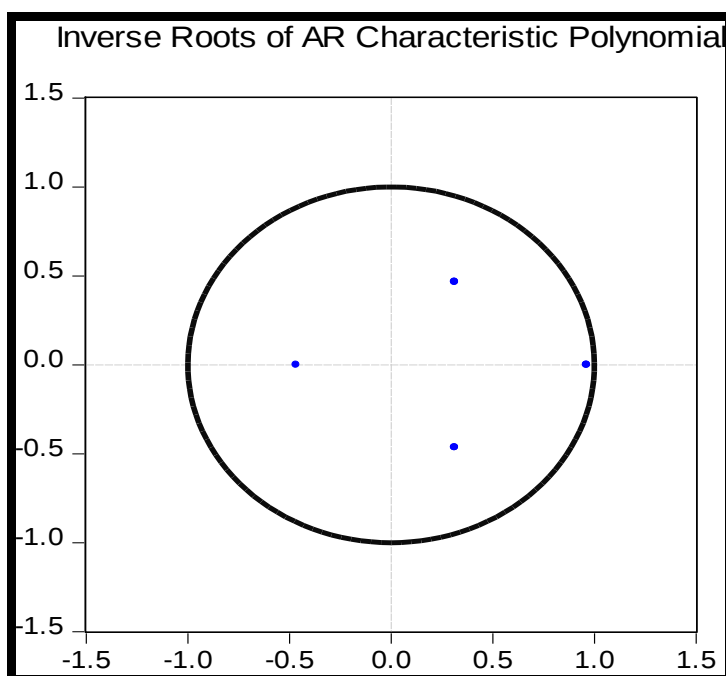
AIC: معيار اكايك.

SC: معيار سكوarz.

HQ: معيار هانان- كوين

ومن الجدول أعلاه نستنتج بأن عدد مدد الابطاء المثلى هي مدتين اعتماداً على معيار اكايك اذ تم اختيار التخلف للمتغيرات اعتمادا على المؤشرات أعلاه والتي لها اقل قيمة. ولمعرفة ما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقرار، يتم ذلك من خلال ملاحظة الشكل البياني (٨).

شكل (١) استقراره البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات النموذج



الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10).

وبلاحظ من الشكل (١) بأن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء او عدم ثبات التباين.

وبعد معالجة مشكلة استقراره السلسلة الزمنية والارتباط المشترك، يتم تحليل النموذج المقدر لمعرفة العلاقة بين المتغيرات.

يوضح الجدول (٩) نتائج نموذج VAR، والذي يتكون من نموذجين قياسيين يوضح العلاقة المتداخلة بين متغيرات النموذج.

جدول (٩) نتائج تحليل (VAR) لمتغيرات النموذج

	HMI	INV
HMI(-1)	0.660986	-0.004755
	(0.19964)	(0.00997)
	[3.31091]	[-0.47675]
HMI(-2)	-0.321657	-0.004324
	(0.19628)	(0.00981)
	[-1.63878]	[-0.44098]
INV(-1)	-2.882093	0.463580
	(3.90679)	(0.19516)
	[-0.73771]	[2.37533]
INV(-2)	-0.253497	0.436361
	(3.86905)	(0.19328)
	[-0.06552]	[2.25767]
C	80.85401	2.907042
	(36.1643)	(1.80659)
	[2.23574]	[1.60913]
R-squared	0.448088	0.843823
Adj. R-squared	0.342962	0.814076
Sum sq. resids	185141.3	462.0249
S.E. equation	93.89489	4.690542
F-statistic	4.262386	28.36581
Log likelihood	-152.2125	-74.30019
Akaike AIC	12.09327	6.100015
Schwarz SC	12.33521	6.341956
Mean dependent	69.78269	11.23892
S.D. dependent	115.8368	10.87814

() تشير إلى Standard errors، تشير إلى اختبار t.

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد مخرجات برنامج (Eviews 10).

يوضح النموذج الأول: بأن زيادة مؤشر البؤس لسنة سابقة تؤدي الى زيادة مؤشر البؤس في السنة الحالية بمقدار (٠.٦٦%) وحدة، بينما كانت زيادة مؤشر البؤس لسنتين سابقتين تأثير سلبي على مؤشر البؤس في السنة الحالية بمقدار (-٠.٣٢%) وحدة. ما زيادة الاستثمار لسنة سابقة ولسنتين سابقتين يؤدي الى تراجع مؤشر البؤس بمقدار (٢.٨٨-%) و (-٠.٢٥%) وحدة على التوالي، وهذا يفسر التأثير الإيجابي لزيادة الاستثمار في تقليل مؤشر البؤس الاقتصادي وهذا ما يتطابق مع المنطق الاقتصادي.

وان المتغيرات الداخلة لها قوة تفسيرية بمقدار (٠.٤٤%) من التغيرات في النموذج. **اما النموذج الثاني:** يوضح الزيادة في مؤشر البؤس لسنة سابقة او لسنتين سابقتين يؤدي الى تراجع الاستثمار في السنة الحالية بمقدار (٠.٤٧-%) و (-٠.٠٠٤٣-%) وحدة على التوالي، وهذا يوضح التأثير السلبي الذي يلحقه مؤشر البؤس بالاستثمار بسبب ان تزايد مؤشر البؤس (أي تزايد معدلات التضخم والبطالة وأسعار الفائدة وتدني معدل نصيب الفرد من الناتج) يصبح كل الشركات والمستثمرين اقل ثقة بالمستقبل ومن ثم يؤخر قرارات الانفاق الاستثماري مما يؤدي الى تراجع حجم الاستثمارات. اما زيادة الاستثمار لسنة سابقة او لسنتين سابقتين له تأثير إيجابي على الاستثمار في السنة الحالية بمقدار (٠.٤٦%) و (٠.٤٣%) وحدة على التوالي. وان المتغيرات الداخلة لها قوة تفسيرية للنموذج بمقدار (٠.٨٤%).

وبين اختبار F يتضح ان النموذجين معنويين، مما يؤكد بشكل واضح دور الاستثمار في التأثير على مؤشر البؤس الاقتصادي، لما يؤديه الاستثمار من دور فعال في تنشيط الاقتصاد القومي ويعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية اذ يوفر الكثير من فرص العمل مما يسبب في تقليل البطالة وهذا بدوره يؤدي الى تقليل مؤشر البؤس.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات والتي يمكن بيانها على النحو الاتي:-
١- إن توفر الأموال الاستثمارية في العراق تعد غير كافية وحدها للقيام بالاستثمار بسبب وجود معوقات تحد من قدرة الاقتصاد على الاستثمار، منها عدم وجود البنية التحتية (كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والمجاري والموانئ والمطارات ومؤسسات التعليم والصحة) والخدمات العامة وكذلك انتشار الفساد المالي والإداري وتدني الكفاءة في العملية الإنتاجية، فضلاً عن ضعف الجهاز المالي والمصرفي والتي كلها تشكل عوائق أساسية تحد من جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في العراق.

٢- بلغ مؤشر البؤس في المرحلة الأولى اعلى نسبة له كانت سنة ١٩٩٤ (٤٧٢.٧٩%) وكانت أدنى نسبة له كانت خلال هذه المرحلة سنة ١٩٩٨ بلغت (٨.٦٠%) اما في المرحلة الثانية بلغت اعلى نسبة له في سنة ٢٠٠٣ (١٠٦.٤٦%)، وسجل أدنى نسبة له في سنة ٢٠١٦ بلغ (٤.٤٤%).

٣- أظهرت نتائج التحليل القياسي تم اثبات صحة فرضية البحث وذلك لأننا توصلنا الى ان لاستثمار اثر إيجابي كبير في تقليل معدل البؤس الاقتصادي، من خلال تحقق صفة الاستقرار لمتغيرات البحث عند اخذ الفروق الأولى نظراً لعدم استقرارها عند مستوياتها الأصلي وفقاً لاختبارات جذر الوحدة وهذا يعني ان السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث متكاملة من الدرجة الأولى (١)، وكذلك تبين من خلال اختبار جوهانسن ضمن منهج التكامل المشترك تبين ان جميع متغيرات البحث تتكامل تكاملاً مشتركاً، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين مؤشر البؤس الاقتصادي والاستثمار.

٤- اشارت نتائج اختبار (VAR) ان لمؤشر البؤس اثر سلبي على الاستثمار هذا ما يعكس العلاقة العكسية بين الاستثمار والبؤس الاقتصادي، وكذلك يبين اختبار F ان

نموذج الاستثمار والبؤس الاقتصادي معنويين مما يؤكد دور الاستثمار في الحد من البؤس الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

١- العمل على تخفيض معدلات البؤس الاقتصادي من خلال تنشيط ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الغير نفطية قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى معالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي، وكذلك يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يخضع للتغيرات الخارجية.

٢- العمل على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير القوى العاملة من خلال التدريب وتنمية المهارات، وذلك لزيادة الاستثمار وهذا يؤدي الى زيادة فرص العمل مما يؤدي خفض معدلات البطالة فخلق الوظائف هي أولوية ضرورية من اجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية من الاسهام على القضاء على البطالة مما يقلل من مؤشر البؤس في الاقتصاد العراقي.

٣- الاهتمام بتطوير وإعادة اعمار البنى التحتية كونها تعد الركيزة الأساس لتوفير المناخ الملائم للاستثمار الخاص سواء كان محلياً ام اجنبياً، وتوفير البيئة السليمة، فضلاً عن معالجة الفساد المالي والإداري لتعزيز وتقوية الاستثمار بالاقتصاد العراقي.

٤- تنشيط ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الغير نفطية قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد مدخلاً رئيسياً لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى معالجة الاختلالات الهيكلية في قطاعات الاقتصاد العراقي، وكذلك يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يخضع للتغيرات الخارجية.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

١. آل شبيب، دريد كامل، (٢٠١٠) الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، النشرات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).
٣. حبيب، قنوني، وآخرون (٢٠١٣)، البطالة و التضخم في الجزائر -دراسة العلاقة بين الظاهرتين ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، العدد (١١)، ص ١١٥.
٤. الزبيدي، حسين سالم جابر (٢٠١٠) التضخم والكساد ، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.
٥. الساعدي، حيدر عليوي شامي، (٢٠١٥)، الإصلاح الاقتصادي ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٣٣)، ٧٩.
٦. سامويلسون وآخرون، بول آ. نورد هاوس، ويليام د.و. ماندل، مايكل ج. (٢٠٠٦)، مبادئ الاقتصاد، (ترجمة) هشام عبدالله، (مراجعة) أسامة الدباغ، الطبعة الثانية، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.
٧. شموط، مروان، كنجو، كنجو عبود (٢٠١٠) أسس الاستثمار، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة-مصر.
٨. الشواورة، فيصل، (٢٠٠٨) الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأسس النظرية والعلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.
٩. الطيب وآخرون ، سعود، الحجايا، سليم وشحاتيت، محمد (٢٠١١). تأثير سعر الفائدة الاجل على الاستهلاك الخاص حالة الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، المجلد ٣٨ ، العدد ٢، ص ٣٣٨.

١٠. عبود، لقاء شاكر، (٢٠١٥) دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)، مجلة كلية العلم الجامعة، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ٤٠.

١١. العصار، رشاد والحلي، رياض، (٢٠١٠) النقد والبنوك، الطبعة الأولى، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

١٢. علام ، سعيد علي (٢٠٠٣) التخطيط مع حرية السوق، الطبعة الأولى، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية ، مصر .

١٣. علوان، قاسم نايف (٢٠٠٩) إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

١٤. منظمة التعاون الدولية، (٢٠١٦)، تشجيع الاستثمارات في اطار هش: مشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

١٥. موسى وآخرون، شقيري نوري (٢٠١٢)، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن.

١٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Acocella N. (2002), *Zasady polityki gospodarczej*, Wydawnictwo Naukowe PWN, Warszawa.
2. Cohen, I. K., Ferretti, F., & McIntosh, B. (2014). Decomposing the misery index: A dynamic approach. *Cogent Economic and Finance*, 2, p1-8.
3. GRABIA, Tomasz (2010) The Okun Misery Index in the European Union Countries from 2000 to 2009, Versita, v10103-011-0029-8.
4. Human Development Report 2007/2008, United Nations Development Programme, New York, USA.
5. Wolters, Jürgen, Kirchgässne, Gebhard, (2007) Introduction to Modern Time Series Analysis. 2th ed, New York, USA: Springer.